العرب
الأربعاء 2021/10/06
السنة 44 العدد 12201

غوتيريش يدعو الجزائر إلى استئناف المباحثات حول الصحراء المغربية

الجزائر طرف معني بملف الصحراء عبر دعمها لجبهة البوليساريو

جدد الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، التأكيد في تقريره إلى مجلس الأمن حول الصحراء المغربية، على المسؤولية الكاملة للجزائر في الملف، داعيا إياها إلى العودة إلى المباحثات السياسية، في ظل تنصلها المتواصل من مسؤولياتها في قضية الصحراء المغربية، أربع عشرة مرة على الأقل في هذا التقرير.

محمد ماموني العلوي

الرباط - دعا الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، الجزائر إلى العودة إلى مكانها حول المائدة المستديرة، فور استئناف المسلسل السياسي، بهدف التوصل إلى حل سياسي دائم ومتوافق بشأنه لقضية الصحراء المغربية، وذلك بما يتماشى مع قرارات مجلس الأمن التي تمت المصادقة عليها منذ سنة 2018.

وفضلا عن المسؤولية الكاملة للجزائر في ملف الصحراء المغربية، تمت الإشارة إلى دورها الرئيسي في قضية الصحراء المغربية، أربع عشرة مرة على الأقل في التقرير السنوي الذي وضعه غوتيريش أمام أنظار مجلس الأمن لدراسة القضية في أكتوبر الجاري.

وتبيّن من خلال التقرير، أن الأمم المتحدة تنظر إلى الجزائر على أنها معنية بملف الصحراء لكونها تدعم جبهة البوليساريو وتأويها فوق ترابها، رغم أنها تقدم نفسها تارة على أنها معنية بالدفاع على أطروحة البوليساريو وتارة أخرى بلد جار أو ملاحظ.

محمد لكريني

غوتيريش يحمّل الجزائر المسؤولية ويدعوها للتفاوض

ويعتقد محمد لكريني أستاذ القانون والعلاقات الدوليين في تصرح لـ"العرب"، أن "دعوة الجزائر من قبل غوتيريش لاستئناف المفاوضات حول قضية الصحراء المغربية، هي رسالة مباشرة يحمّل فيها المسؤولية للجارة باعتبارها طرفا معنيا بهذا النزاع، خصوصا وأن قرارات مجلس الأمن وتقارير الأمين العام الأممي تشير إلى هذا الأمر، فضلا عن الدعم اللامشروط الذي تقدمه الجزائر لجبهة البوليساريو".

وتشير قرارات مجلس الأمن إلى الجزائر بوصفها طرفا في هذا النزاع ما يجعلها معنية بالانخراط في العملية السياسية الأممية، تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة، من أجل تسوية قضية الصحراء المغربية.

ودعا مجلس الأمن في جميع قراراته منذ العام 2018 الجزائر وباقي الأطراف إلى المساهمة الفعلية في نهاية المسلسل السياسي، كما تكرس هذه القرارات، على غرار تلك التي صادق عليها مجلس الأمن منذ سنة 2007، مبادرة الحكم الذاتي باعتبارها حلا جديا وذا مصداقية للنزاع حول قضية الصحراء المغربية.

وأشرف المبعوث الأممي السابق هويست كوهلر، على سلسلة من المباحثات في إطار الموائد المستديرة حول الصحراء المغربية، احتضنتها العاصمة السويسرية جنيف في 2018، بعد ست سنوات من جمود مسلسل الحل السياسي لهذا الملف، وذلك بمشاركة الوفود الأربعة لكل من المغرب وموريتانيا والجزائر والبوليساريو.

وتعرف العلاقات المغربية الجزائرية توترا حادا في الآونة الأخيرة بعد مواقف عدائية ضد المغرب قطعت على إثرها الجزائر العلاقات الدبلوماسية مع المغرب وغلق المجال الجوي أمام الطائرات المغربية بمبررات اعتبرتها الحكومة المغربية واهية، رغم دعوة العاهل المغربي الملك محمد السادس، الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون، في خطاب في نهاية يوليو الماضي، إلى "تغليب منطق الحكمة وتطوير العلاقات الأخوية"، مجددا الدعوة إلى "فتح الحدود المغلقة بين البلدين منذ العام 1994".

أنطونيو غوتيريش يدعو مجددا إلى التفاوض

ويعتقد محمد لكريني أن "الجزائر ستشارك في الموائد المستديرة المقبلة بعد اختيار المبعوث الأممي الجديد، لأنها تعتبر طرفا معنيا بهذا النزاع الذي عمّر طويلا وكانت تكلفته كبيرة على المنطقة".

ورفضت الجزائر والبوليساريو مؤخرا، مقترحات الأمين العام بتعيين رئيس الوزراء الروماني السابق بيتر رومان، ثم وزير شؤون خارجية البرتغال السابق لويس أماد، كمبعوثين للأمين العام للأمم المتحدة ولا يزال الموقف غامضا بشأن مقترح ستيفان ديميستورا.

في المقابل، وافق المغرب بشكل فوري على مقترحات الترشيح التي قدمها أنطونيو غوتيرش، كما دعا أعضاء المجلس إلى استئناف مسلسل الموائد المستديرة في أقرب الآجال، والذي تشكل فيه الجزائر طرفا رئيسيا منصوصا عليه في قرارات مجلس الأمن.

وتقر الدول الأعضاء في مجلس الأمن أنه يتوجب تعيين مبعوث شخصي جديد للأمين العام لتسهيل استئناف مسلسل الموائد المستديرة في جنيف، وخلق الظروف المواتية للتقدم نحو حل سياسي لهذا النزاع الإقليمي، من خلال الحوار والمفاوضات على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وجدد أعضاء المجلس في أبريل الماضي، دعمهم للمبادرة المغربية للحكم الذاتي، كأساس جدي وذي مصداقية من شأنه إنهاء هذا النزاع الإقليمي، على النحو المنصوص عليه في قرارات مجلس الأمن منذ سنة 2007.

وأكد مدير مركز الرباط للدراسات السياسية والاستراتيجية خالد السموني الشرقاوي، "أن كلاً من الجزائر والبوليساريو عندما شعرتا بأن مقترح الحكم الذاتي الذي تقدم به المغرب كحل سياسي للنزاع بات يجد له أصداء إيجابية لدى مجلس الأمن الذي يرى فيه الحل الأنسب والأمثل، أصبحتا تضعان مجموعة من العراقيل، والعقبات بشأن موضوع تعيين مبعوث شخصي للأمين العام، واستئناف المسلسل السياسي للأمم المتحدة".

وعلى هذا المستوى وتهرّبا من الموائد المستديرة، يبدو أن الجزائر تريد بأي وسيلة إقحام الاتحاد الأفريقي في موضوع الصحراء الذي تعالجه الأمم المتحدة بشكل حصري، وجاء ذلك بعدما أجرى وزير الخارجية رمطان لعمامرة الاثنين مشاورات مع مفوض السلم والأمن والشؤون السياسية في الاتحاد الأفريقي بانكولي أديوي، في مقر الاتحاد في أديس أبابا.

سقف التوقيعات المطلوبة يوسّع دائرة المقاطعين للانتخابات في الجزائر

صابر بليدي

الجزائر - يتّجه الاستحقاق الانتخابي المحلي المقرر نهاية شهر نوفمبر القادم لانتخابات مجالس بلدية وولائية، إلى فرز قوى مقاطعة، عكس التوقعات السابقة بأن تكون انتخابات يشارك فيها الجميع، بما فيها أحزاب المعارضة التي قاطعت الاستحقاقات السابقة، مما يفتح المجال أمام مشهد سياسي جديد قد يقلل من حجم العزوف الذي أرّق السلطة والأحزاب معا خلال تلك الاستحقاقات.

وانضم الفصيل الإخواني الثاني إلى لائحة القوى السياسية المقاطعة للانتخابات المحلية المقررة في السابع والعشرين من نوفمبر المقبل، ليتوسع بذلك معسكر المقاطعين إلى أحزاب إسلامية وديمقراطية وقومية، ويفوّت على السلطة فرصة إجراء انتخابات يشارك فيها الجميع، في ظل تمسّك سلطة التنظيم بالإجراءات التي وصفها هؤلاء بـ"التعجيزية" و"الإقصائية".

وجاء قرار جبهة العدالة والتنمية، التي منيت بهزيمة غير مسبوقة في الانتخابات التشريعية الأخيرة، في أعقاب مناقشات فتحها مجلس الشورى الوطني، وخلصت إلى أن الحزب غير معني بالاستحقاق المذكور، لكنه ترك المجال مفتوحا أمام مبادرات مكاتبه البلدية والولائية، على أن يتحمّل هؤلاء أتعاب ونفقات الحملة الانتخابية.

وشكل شرط جمع ثماني مئة ألف توقيع، مقابل مشاركة أي حزب في جميع المجالس البلدية والولائية، عائقا أمام الكثير من القوى السياسية غير المهيكلة أو حديثة العهد، ولذلك جرى طرح الإشكال بإلحاح على سلطة تنظيم الانتخابات وحتى مراسلة رئيس الجمهورية للتدخل في هذا الشأن، غير أنه لم تتم حلحلة المشكلة إلى غاية الآن.

ووصف رئيس جبهة العدالة والتنمية عبدالله جاب الله في تدوينة له في حسابه الرسمي على الفيسبوك بـ"أكثر مما يتصوّره أي إنسان"، في إشارة إلى عجز حزبه عن تحقيق الشرط المذكور.

واستدل على ذلك "بحالة الجزائر العاصمة التي يشترط الدخول في مجلسها الولائي وكل بلدياتها جمع خمسة وأربعين ألف توقيع، وهذا العدد يفوق ما أخذته الأحزاب والقوائم المستقلة مجتمعة من الأصوات التي حازت مقاعد العاصمة في التشريعيات الماضية ".

واعتبر أن "رفض السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات الاستماع لمطالب الأحزاب ومقترحاتها الوجيهة، أسهم في تعقيد المشهد الانتخابي، وعمّق نفور الإطارات والمناضلين من المساهمة في العملية الانتخابية عموما، وأن تقديم مساعدات مالية للشباب المترشحين في قوائم مستقلة، تحول إلى مؤامرة كبيرة تستهدف الأحزاب السياسية، من خلال دفعهم للانصراف عن الأحزاب السياسية وإيثار القوائم المستقلة".

وفي نفس الاتجاه ذهب قبله حزب طلائع الحريات (قومي)، لما أعلن عن عدم مشاركته في الانتخابات المذكورة لنفس الأسباب التي وصفها أحد قياديه بـ"الحائل" المتعمّد، لتكريس تفرد قوى سياسية معينة بالمجالس المقبلة، وأن تجاهل سلطة تنظيم الانتخابات لمطلب الأحزاب السياسية بغية مراجعة الشرط المذكور يعزز الفرضية المذكورة.

وكشف القيادي محمد بلعاليا في تصريح صحافي بأن "اليوم كل المؤسسات توحي بأنه لا شيء تغيّر في العملية الانتخابية، وأننا دخلنا في رئاسيات 2019 رغم ظروفها غير المواتية، ودخلنا في التشريعيات حتى لا نكون في صفّ الانفصاليين وسبقنا المصلحة العليا للبلاد على المصلحة الحزبية، لكن الظروف الحالية لا تسمح بدخول الاستحقاق الجديد".

عبدالله جاب الله

عدم الاستماع لمطالب الأحزاب أسهم في تعقيد المشهد

وذكر لموقع "سبق برس"، أن "حزبه تقدم بطلب للقاء رئيس السلطة الوطنية للانتخابات محمد شرفي، رفقة أربعة عشر حزبا آخر، لكن شرفي رفض لقاء الأحزاب وأرسل مستشاريه الذين أغلقوا كل الأبواب على المطالب المشروعة التي تقدمنا بها".

وشدد القيادي المذكور على أن "المطالب التي تقدموا بها في مراسلة لرئيس السلطة الوطنية للانتخابات سياسية وتتطلب حلا سياسيا، وليس قانونيا كما تحجج به مستشارو هيئة سلطة الانتخابات، وقد قدمنا مذكرة نفصل فيها عدم دستورية بعض المواد ويمكن التعديل عن طريق المجلس الشعبي الوطني ما دام أنه كانت هناك تغييرات بثلاثة أوامر رئاسية".

وأكد على أنه "يستحيل جمع ثماني مئة ألف توقيع خصوصا مع الأحزاب التي فازت في انتخابات محلية مزورة، وكان من المفترض تحديد ثلاثين ألف توقيع من أجل دخول العملية الانتخابية، وأن الحزب مقبل على مؤتمره في شهر ديسمبر القادم، ولا نريد تضييع جهدنا في شيء نعلم نتائجه رغم أننا مع ضرورة العملية الانتخابية واستكمال بناء المؤسسات ولكن لن نشارك في مثل هذه الظروف".

الاضطرابات السياسية وغياب الاستقرار في تونس يفاقمان نسبة البطالة

المرصد التونسي للاقتصاد: القطاعات الاقتصادية الكبرى خسرت قدرتها التشغيلية

خالد هدوي

تونس - تفاقمت نسبة البطالة في مختلف القطاعات الاقتصادية في تونس، وفقدت المؤسسات الكبرى قدرتها التشغيلية المعهودة بسبب الاضطرابات السياسية المتواصلة، وعمقتها الأزمة الصحية والمطالب الاجتماعية وفي مقدمتها التشغيل الذي يمثل مطلبا شعبيا منذ سنة 2011.

وكشفت دراسة محلية أصدرها المرصد التونسي للاقتصاد (منظمة بحثية غير حكومية) في سبتمبر الماضي أن القطاعات الاقتصادية الكبرى خسرت قدرتها التشغيلية بسبب الاضطرابات السياسية في البلاد خلال السنوات الماضية، وفقدت قدرتها على خلق فرص العمل لفائدة قطاعات أخرى أقل قدرة على استيعاب العاطلين عن العمل.

أزمة بطالة خانقة

وأوضحت الدراسة أن أكبر قطاعات التوظيف في تونس تجد صعوبة في خلق المزيد من فرص العمل، بل إنها تعتبر الأكثر تضررا من عدم الاستقرار المحلي والدولي.

ودخلت تونس منذ الخامس والعشرين من يوليو الماضي مرحلة سياسية جديدة بإعلان الرئيس قيس سعيد تدابير استثنائية تم بمقتضاها تعليق أشغال البرلمان وإقالة رئيس الحكومة، ولا تزال تنتظر خطة إنعاش اقتصادي لإنقاذ أكثر من 750 ألف عاطل عن العمل وما يزيد عن مليون أسرة فقيرة.

ويرى خبراء الاقتصاد أن الاضطرابات السياسية التي شهدتها البلاد على امتداد العشرية الأخيرة فاقمت نسب البطالة في مختلف القطاعات، علاوة عن الأزمة الصحية تبعا لانتشار جائحة كورونا في السنتين الأخيرتين مدفوعة بأزمات اقتصادية واجتماعية ظهرت تداعياتها تدريجيا.

وأفاد أستاذ الاقتصاد رضا الشكندالي أن "الاضطرابات السياسية وعدم استقرار المشهد يعطيان عدم وضوح للمستثمر الذي لا يمكن أن يستثمر في الغموض"، قائلا "الاستثمار يكون من عشر إلى عشرين سنة في علاقة بالمردودية مع رؤية واضحة للمستقبل السياسي والاجتماعي والجبائي".

وأضاف في تصريح لـ"العرب" أن "النمو الاقتصادي سجلت تراجعا السنة الماضية بنسبة 9 في المئة، وفضلا عن تداعيات الأزمة الصحية بسبب جائحة كورونا التي عمقتها الأزمة السياسية وغياب الاستقرار".

وأردف الشكندالي "تضررت الآلاف من المؤسسات الصغرى والمتوسطة، وستؤدي إلى تداعيات اقتصادية واجتماعية كبيرة، والمستثمرون أصبحوا يبحثون عن مناطق أخرى أكثر استقرارا على غرار المغرب".

وتابع "المؤسسات الدولية المانحة تعطي الحكومة الثقة حتى تقدم سياسات جديدة، ولا بد من التدقيق في المالية العامة لأنه يوجد سوء تصرف في المال العام، وتفاقم في نسبة البطالة في حدود 18 في المئة".

وأكد الشكندالي أن "نسبة النمو الاقتصادي ستتراجع وأن البطالة ستتفاقم أكثر، إلا إذا أعلن الرئيس التونسي قيس سعيد تجميع التونسيين وخلق نوع من الهدوء والاستقرار والسلم الذي يساعد المستثمرين على الاستثمار في البلاد".

رضا الشكندالي

نسبة النمو الاقتصادي ستتراجع والبطالة ستتفاقم

وبلغت نسبة البطالة في تونس خلال الربع الثاني من العام الحالي 17.9 في المئة.

وأفادت وكالة التصنيف "ستاندرد أند بورز" بأنّ مستوى النمو الاقتصادي في تونس لن يكون كافياً لمواجهة معدل البطالة المرتفع وتدهور مستوى المعيشة.

وقالت الوكالة في تقرير نشرته مؤخرا إنّ الاضطرابات السياسية الأخيرة خلقت في تونس بيئة متعثرة، مرجّحة أن تشهد البلاد أبطأ انتعاش بين بلدان شمال أفريقيا الثلاثة وفي منطقة الشرق الأوسط، بمعدل نمو لن يتجاوز 3.8 في المئة هذا العام و2.1 في المئة في المتوسط على مدى السنوات الثلاث المقبلة، وفقاً لصندوق النقد الدولي.

وفي كل موعد انتخابي تشريعي ورئاسي تفرز صناديق الاقتراع مشهدا سياسيا مشحونا بسبب التجاذبات والخلافات بين الأحزاب والكتل النيابية، فضلا عن إهمال الطبقة السياسية لمشاغل المواطنين والتنكر لوعودها تجاههم أثناء الحملات الانتخابية.

وأشار التقرير إلى أنّ التوترات السياسية تصاعدت في تونس منذ الخامس والعشرين من يوليو الماضي، عندما علّق الرئيس قيس سعيّد عمل البرلمان لمدة ثلاثين يوماً وأقال الحكومة وأعلن أنه سيحكم بمراسيم رئاسية، ليتم لاحقاً تمديد التعليق إلى أجل غير مسمى، ما يجعل الخطوات التالية غير واضحة.

ومن المنتظر أن يلتحق العاملون في القطاع السياحي بصفوف العاطلين عن العمل، بعد أن سمح لهم موسم الصيف بالاستفادة من الانتعاش النسبي للقطاع مع عودة فتح النزل أمام النزلاء المحليين، في وقت يتواصل فيه الغموض بشأن الموعد الجديد لعودة الأسواق الخارجية وقدوم السياح الأجانب.